

بلاغ الشركات

القوائم المالية

البنك التونسي الليبي

المقر الإجماعي: مبنى البنك التونسي الليبي، شارع الأرض، المركز العمراني الشمالي

ينشر البنك التونسي الليبي قوائمه المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31/12/2018 التي ستعرض للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي ستعقد يوم 30 افريل 2019، هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات السيد فتحي ناجي و السيد سامي قرمازي.

الموازنة

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018

الوحدة: دينار تونسي

31/12/2017	31/12/2018	مذكرة	الأصول
57 947 602	106 344 071	1	أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي
126 799 220	176 971 597	2	ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية
389 814 488	438 790 704	3	مستحقات على الحرفاء
0	0		المحفظة التجارية
48 519 971	47 180 374	4	محفظة الاستثمار
47 092 937	46 526 006	5	الأصول الثابتة
8 417 708	17 205 935	6	أصول أخرى
678 247 271	833 018 687		مجموع الأصول
			الخصوم
-	-		البنك المركزي والحساب البريدي
224 851 075	327 974 664	1	إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية
279 348 256	358 116 554	2	ودائع الحرفاء
29 831 702	24 269 124	3	إقتراضات موارد خصوصية
37 750 996	31 284 727	4	خصوم أخرى
571 782 029	741 645 069		مجموع الخصوم
			الأموال الذاتية
100 000 000	100 000 000	1	رأس المال
9 753 461	9 146 675	2	الاحتياطيات
4 565	-3 288 219		نتائج مؤجلة
-3 292 784	-14 484 838		النتيجة المحاسبية
106 465 242	91 373 618		مجموع الأموال الذاتية
678 247 271	833 018 687		مجموع الخصوم و الأموال الذاتية

**جدول التعهدات خارج الموازنة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018**

الوحدة: دينار تونسي

31/12/2017	31/12/2018	مذكرة	البنود
75 009 053	56 998 609	تعهد 1	- الضمانات و الكفالات المقدّمة
58 946 812	443 785 304	تعهد 2	- إتمادات مستندية
133 955 865	500 783 913		مجموع خصوم محتملة
82 321 028	72 929 637	تعهد 3	- تعهدات تمويل مقدّمة
82 321 028	72 929 637		مجموع تعهدات المقدّمة
163 855 568	255 315 857	تعهد 4	- ضمانات مقبولة
163 855 568	255 315 857		مجموع تعهدات المقبولة

قائمة النتائج

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018

الوحدة: دينار تونسي

31/12/2017	31/12/2018	مذكرة	البنود
			إيرادات الإستغلال البنكي
28 298 357	34 319 972	1 ايراد	فوائد مستلمة وإيرادات أخرى
10 328 146	15 267 758	2 ايراد	عمولات
2 206 904	2 682 212	3 ايراد	أرباح المحفظة التجارية والعمليات المالية
667 842	644 342	4 ايراد	أرباح محفظة الإستثمار
41 501 249	52 914 284		مجموع إيرادات الإستغلال البنكي
			أعباء الإستغلال البنكي
17 265 449	30 654 405	1عبء	فوائد مدفوعة وأعباء مماثلة
601 282	651 512	2عبء	عمولات مدينة
18 078	0	3عبء	خسائر محفظة السندات التجارية و العمليات المالية
17 884 809	31 305 917		مجموع أعباء الإستغلال البنكي
23 616 440	21 608 367		الناتج البنكي الصافي
	20 000		إيرادات الاستغلال الأخرى
-4 315 559	-13 470 984	4عبء	مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات
-48 966	-33 242	5عبء	مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار
-14 473 624	-17 479 509	6عبء	أجور وتكاليف إجتماعية
-5 236 841	-7 120 548	7عبء	تكاليف الاستغلال العامة
-2 844 797	-4 494 961	8عبء	رصد الإستهلاكات و مدخرات الاصول الثابتة
-3 303 347	-20 970 877		نتيجة الإستغلال
98 701	6 610 405	8عبء	أرباح وخسائر عادية أخرى
-88 138	-124 366	9عبء	الضريبة على الشركات
-3 292784	-14 484 838		نتيجة الأنشطة العادية
			رصيد ربح/خسارة متأتية من العناصر الطارئة
-3 292 784	-14 484 838		النتيجة الصافية للسنة المحاسبية

جدول التدفقات النقدية
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018

الوحدة: دينار تونسي

31/12/2017	31/12/2018	البيانات
أنشطة الاستغلال		
-3 292 784	-14 484 838	النتيجة الصافية
7 209 332	11 074 187	التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات الفوارق الحاصلة :
-72 646 327	-649 010	ودائع / سحبوات لدى المؤسسات البنكية و المالية الأخرى
4 445 118	78 768 298	ودائع الحرفاء
-40 659 140	-57 624 936	قروض للحرفاء
4 139 393	0	سندات المتاجرة
-808712	-8 788 227	أصول أخرى
17 812 754	-6 466 269	خصوم أخرى
-83 800 376	1 829 205	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال
أنشطة الاستثمار		
1 111 036	1 306 355	إقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
-12 021 977	2 996 970	إقتناء / تفويت في أصول ثابتة
-10 910 941	4 303 325	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
-	-	ارتفاع / انخفاض رأس المال
19 721 361	-5 562 578	ارتفاع / انخفاض الإقتراضات و الموارد الخصوصية
-399 040	-606 786	استعمالات على الصندوق الاجتماعي
-	-	حصص أرباح مدفوعة
19 322 321	-6 169 364	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل
-75 388 996	-36 834	التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة
20 009 551	-55 379 445	السيولة أو ما يعادلها بداية السنة
-55 379 445	-55 416 279	السيولة أو ما يعادلها نهاية السنة

إيضاحات حول القوائم المالية

الإيضاح الأول: تقديم الشركة

تكوّن البنك التونسي الليبي تحت تسمية المصرف العربي التونسي الليبي للتنمية والتجارة الخارجية بمقتضى اتفاقية مبرمة بين الجمهورية التونسية والجمهورية الليبية بتاريخ غرة ديسمبر 1983 والمصادق عليها بالقانون عدد 54 لسنة 1984 المؤرخ في 23 جويلية 1984.

حدّد رأس المال الأصلي بما قدره 100.000.000 ديناراً مقسم إلى 1.000.000 سهم بقيمة 100 دينار لكل سهم وقع إكتتابها وتحريرها بالتساوي بين الدولة التونسية والجمهورية الليبية.

وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004 ، التخفيض في رأس المال بما قدره 30.000.000 دينار لإستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003 قصد إعادة التوازن بين رأس المال والأموال الذاتية الصافية.

هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013 ، الترفيع في رأس مال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة. ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار.

تتمثل أغراض البنك أساسا في قبول الودائع من العموم كيفما كانت مدّتها وشكلها وفتح الحسابات المختلفة للهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد وعقد القروض ومنح التسهيلات الإئتمانية الأخرى لآجال مختلفة وذلك بالعملة المحلية أو بأية عملة أخرى.

ويعطي البنك الأولوية لتمويل المشاريع الإستثمارية والتجارية وبالأخصّ المشاريع المشتركة منها بين البلدين.

يخضع نشاط البنك للقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض.

أما في ما يخصّ النظام الجبائي يخضع البنك لأحكام القانون العام .

وفي هذا الإطار وتبعا لعملية إحالة قسط من الديون والمساهمات المصنّفة إلى شركتي الاستخلاص والاستثمار طبقا لما جاء به القانون عدد 32 لسنة 2003 المؤرخ في 28 أفريل 2003 والمتعلق بالأحكام الجبائية التي ترمي إلى دعم عمليات التطهير المالي لبنوك التنمية ، انتفع البنك بعنوان سنة 2004 بالامتيازات التالية :

1- طرح من الربح الخاضع للضريبة ، القيمة الناقصة المتأتية من التقويت في الديون والمساهمات.

2- إستيعاب الخسائر الناتجة عن عمليات التقويت من الاحتياطي ذي النظام الخاص المكون في إطار القانون عدد 93 لسنة 1988 ، دون الرجوع في الامتيازات التي انتفع بها هذا الاحتياطي.

3- حق طرح الخسائر المسجلة بعنوان إحالة الديون والمساهمات بما في ذلك التي تم استيعابها من الاحتياطيات أو عن طريق التخفيض في رأس المال، من نتائج السنوات الموالية وذلك إلى حد استيعاب هذه الخسائر كليا.

الإيضاح الثاني: المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تشتمل القوائم المالية للبنك التونسي الليبي بالنسبة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات وقد تم إعدادها طبقا للمعيار المحاسبي العام والمعايير المحاسبية (من 21 إلى 25) المتعلقة بالمؤسسات المصرفية وفقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999.

وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية كالآتي:

1.1 – القروض والإيرادات المتعلقة بها

تظهر القروض قصيرة المدى في الميزانية بقيمتها الأصلية بعد خصم الفوائد المسجلة مقدما وغير المستحقة . كما تدرج القروض المتوسطة والطويلة المدى في الموازنة بقيمة المبالغ التي تم صرفها بصفة فعلية . وبالتالي، تبقى المبالغ التي لم يقع صرفها مسجلة ضمن الالتزامات خارج الموازنة . وتسجل الفوائد المحصلة بصفة فعلية والتابعة للسنة المالية ضمن الإيرادات فيما تدرج الفوائد المتعلقة بالسنة المالية في جانب خصوم الموازنة ضمن بند "حساب تسوية الخصوم" . أما الفوائد المستحقة على الديون المصنفة وغير المحصلة بصفة فعلية، فإنها تسجل ضمن حساب فوائد مؤجلة وتأتي خصما من بند "مستحقات على الحرفاء" . وعند تحصيلها بصفة فعلية، تدرج هذه الفوائد ضمن الإيرادات .

2.1 – أصول الإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة الخاصة بالإيجار المالي ضمن الأصول بالموازنة بقيمة شرائها دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وهي شبيهة بالقروض المسندة للحرفاء . وبالتالي تم إدراجها ببند "مستحقات على الحرفاء" . توزع قيمة الإيجار على النحو التالي :

- جزء أصلي يحمل على أصل مبلغ الدين
- وجزء خاص بالفوائد .

3.1 – محفظة السندات

تنقسم محفظة السندات التي توجد بحوزة المصرف إلى قسمين : محفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار . تحتوي محفظة السندات التجارية حصرا على السندات التي ينوي المصرف التفويت فيها بالبيع على المدى القصير . تتضمن محفظة الاستثمار أساسا :

- السندات التي يعتقد أن امتلاكها لمدة طويلة يعود بالفائدة على نشاط المصرف (أسهم ورقاع).
- السندات ذات الإيراد القار والتي تم اقتناؤها من قبل المصرف بنية الاحتفاظ بها إلى غاية حلول أجلها (سندات الاستثمار) .

تدرج القيمة غير المدفوعة من السندات ضمن الالتزامات خارج الموازنة حسب قيمة الإصدار . تسجل السندات حسب قيمة الشراء دون اعتبار المصاريف التي تحملها . كما تسجل عمليات الشراء والبيع للسندات في تاريخ انتقال الملكية والذي يوافق إما تاريخ تسجيل العقد ببورصة الأوراق المالية بتونس أو تاريخ الاكتتاب . تدرج حصص الأرباح المتعلقة بسندات المصرف ضمن الإيرادات بمجرد المصادقة رسميا على توزيع هذه الأرباح .

4.1 – مخصصات المخاطر

1.4.1 – مخصصات المخاطر عن القروض

حددت المخصصات طبقا لمبادئ تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها بمناشير البنك المركزي التونسي عدده 91-24 و 99-04 و 2001-04 و 2001-12 بتطبيق نسبة مخصص الصنف على قيمة الالتزام المتبقي بعد خصم تقييم الضمانات المتوفرة عن كل حريف .

كما أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 2 لسنة 2012 ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الاقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" تخصم من النتائج لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1) .

كما جاء في منشور البنك المركزي عدده 21 لسنة 2013، أنّ البنوك التي لها ديون متعثرة ومشكوك في استرجاعها والتي تجاوزت آجال تسديدها المقررة بمدة تتراوح بين 3 و 5 سنوات ،عليها رصد مخصصات بنسبة 40 % من قيمة هذه الديون وبـ 70 % بالنسبة للديون التي تجاوزت آجال تسديدها مدة تتراوح بين 5 و 7 سنوات وبنسبة 100 % بالنسبة للديون التي تجاوزت بـ 8 سنوات أو أكثر آجال تسديدها .

وقد تم تعريف أصناف الديون من قبل البنك المركزي التونسي كما يلي:

الصنف أ : الديون العادية (ACTIFS COURANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها بصفة كلية ومؤكدة في آجالها. ويتّصف الحرفاء الذين لهم ديون من هذا الصنف بـ :

◀ وضعيّة ماليّة متوازنة مدعّمة بوثائق محاسبية صادقة عليها ووضعيات محاسبية مؤقتة لا يتجاوز إعدادهما 3 أشهر.

◀ تطابق القروض المتحصّل عليها مع الحاجيات الفعلية للمشروع وقدرته على تسديد ديونه.

☞ نسبة المخصّصات عن الديون العادية : 0 %

الصنف ب : الديون المصنّفة (ACTIFS CLASSES)

① الصنف ب 1 : الديون التي تستوجب متابعة خاصة

(ACTIFS NECESSITANT UN SUIVI PARTICULIER)

وهي الديون التي يكون استخلاصها بصفة كلية وفي أجل مؤكّد. وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعمل في قطاع اقتصادي يشهد صعوبات، أو ذات وضعيّة ماليّة تشهد تقهقرا. وبالرغم من ذلك تبقى هذه المشاريع قادرة على تسديد ديونها دون اللّجوء بصفة مباشرة إلى الاقتراض التكميلي.

☞ نسبة المخصّصات على الصنف ب 1 : 0 %

② الصنف ب 2 : الديون غير المؤكّدة : (ACTIFS INCERTAINS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها الكلي غير مؤكّد في الآجال وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعاني من صعوبات ماليّة تهدّد بقاءها وإستمراريتها وهو ما يستوجب القيام بعملية إعادة هيكلتها وتطهير وضعيتها الماليّة.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 90 و 180 يوما.

☞ نسبة المخصّصات على الصنف ب 2 : 20 %

③ الصنف ب 3 : الديون المتعثرة : (ACTIFS PREOCCUPANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها مهذدا والتي يمكن أن ينجر عنها خسائر للبنوك مما يستوجب تدخّل هذه الأخيرة بصفة ناجعة للحدّ منها.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بذمة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 180 و 360 يوما والتي قد يستوجب استخلاصها اللجوء إلى النزاعات.

👉 **نسبة المخصّصات على الصنف ب 3 : 50%**

④ **الصنف ب 4: الديون المشكوك فيها: (ACTIFS COMPROMIS)**

وهي الديون التي لها نفس خصائصات الصنف ب 3 والتي حلّ أجلها منذ أكثر من 360 يوما .

👉 **نسبة المخصّصات على الصنف ب 4 : 100%**

⑤ **الصنف ب 5 : الديون المحالة على النزاعات**

وهي الديون التي تمت إحالتها على النزاعات.

👉 **نسبة المخصّصات على الصنف ب 5 : 100%**

تتمثل الضمانات التي أخذت بعين الاعتبار في :

- الضمانات المقدمة من قبل الدولة
- الضمانات المقدمة من قبل البنوك
- الأصول المالية المرصودة للغرض
- الودائع في حسابات الضمان
- الرهون المسجلة
- قيمة المعدات التي تم اقتناؤها في إطار عقود الإيجار المالي

تتلخص طرق تقييم الضمانات المعترف بها بالنسبة لأهم قطاعات النشاط كما يلي :

✓ تحتسب قيمة الرهن بالنسبة للمشاريع السياحية باعتبار صنف النزل و طاقة استيعابه وكلفة السرير .
وتعدل القيمة بتطبيق نسبة استهلاك حسب أقدمية المشروع و حصة المصرف في تمويله.

✓ تحتسب قيمة الضمان بالنسبة للقطاعات الأخرى على أساس تقييم مستقل داخلي أو خارجي وحسب حصة المصرف في تمويل المشروع.

✓ يتم تقييم قيمة الضمان المتمثل في المعدات التي تم اقتناؤها في إطار الإيجار المالي كما يلي :

● المعدات العادية : تطبيق انخفاض بـ 20 % سنويا على سعر الشراء.

● المعدات الخاصة: تطبيق انخفاض بـ 40% سنويا على سعر الشراء.

● العقارات : تطبيق انخفاض بـ 5 % سنويا على سعر الشراء.

وتطبق نسبة المخصص المستوجب عن كل صنف على الالتزام الصافي بعد خصم قيمة الضمان والفوائد المؤجلة من مجموع الالتزام الأصلي.

2.4.1 - مخصصات عن محفظة السندات

يتم تقييم السندات التجارية حسب أسعارها ببورصة الأوراق المالية في تاريخ ختم الميزانية إذا كانت الشركات المتعلقة بها مدرجة بالبورصة أو بأسعارها الفعلية على السوق. وينجر عن وجود نقص في قيمتها تكوين مخصص يعادل الانخفاض المسجل وفي صورة وجود قيمة زائدة، فهي لا تسجل ضمن الإيرادات.

يقع تقييم محفظة الاستثمار وفقا لسعر الأسهم بالبورصة إذا كانت شركاتها مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس أو حسب قيمتها المحاسبية التي يتم احتسابها على أساس القوائم المالية الأخيرة المتوفرة لدى المصرف بالنسبة للشركات غير المدرجة بالبورصة. ويقع تغطية انخفاض قيمة هذه الأسهم عن طريق المخصصات.

5.1 - معالجة الأصول الثابتة :

تسجل الأصول الثابتة بكلفة الشراء ويعتمد المصرف طريقة الاستهلاك القار حسب النسب التالية:

- البناءات 2.5 % و 5%
- أثاث و معدات المكاتب 10 %
- تجهيزات وتهيئة 10 %
- معدات نقل 20 %
- برامج و معدات معلوماتية 10% و 33%

6.1 - نظام المحاسبة متعددة العملات :

يعتمد البنك على نظام المحاسبة المتعددة العملات طبقا لما جاء بمعيار المحاسبة رقم 23 المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الأجنبية في المؤسسات البنكية. ويقوم المصرف بتحويل المصروفات والإيرادات المسجلة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ تسجيلها محاسبيا.

عند نهاية كل فترة محاسبية، يتم تحويل عناصر الأصول والخصوم باعتماد أسعار الصرف المصرح بها من قبل البنك المركزي التونسي في تاريخ ختم القوائم المالية وتسجيل الأرباح والخسائر المتعلقة بأوضاع الصرف محاسبيا طبقا لما جاء بالنظام المحاسبي.

إيضاحات حول الموازنة

1 - الأصول :

أصل 1: أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي :

بلغ رصيد هذا البند 106.344.071 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 57.602.947 دينار في 31 ديسمبر 2017 ، وهو كالاتي

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	مذكرة	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017
نقدية بالخرزينة	1-1	5 884 255	3 732 406
أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخرزينة العامة للبلاد التونسية	2-1	100 459 816	53 870 541
المجموع		106 344 071	57 602 947

أصل 1-1 : نقدية بالخبزينة :

تتمثل النقدية بالخبزينة بتاريخ 31 ديسمبر 2018 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2017 كما يلي :

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد بالدينار التونسي		العملة
2017/12/31	2018/12/31	
2 242 506	2 773 297	الدينار التونسي
759 011	1 814 749	الأورو
716 180	1 274 581	الدولار الأمريكي
1 259	20 799	الجنه الاسترليني
10 638	611	الفرنك السويسري
264	219	الدينار الكندي
1 492	0	الكرونا السويدية
350	0	الدرهم الاماراتي
706	0	الريال القطري
3 732 406	5 884 255	المجموع

أصل 1-2 : أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخبزينة العامة للبلاد التونسية :

ينقسم هذا البند كالآتي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
53 870 541	100 459 816	البنك المركزي التونسي
4	4	مركز الصكوك البريدية
53 870 541	100 459 816	المجموع

أصل 2 : ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية:

بلغ رصيد هذا البند 176.971.597 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 126.799.220 دينار في 31 ديسمبر 2017 تفاصيله كالآتي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2017/12/31	2018/12/31		
35 399 167	49 369 556		حساباتنا لدى المراسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية(*)
8 960	8 960	1-2	حساباتنا لدى البنوك المحلية
35 408 127	49 378 516		حسابات المصرف لدى البنوك
75 811 547	116 835 799	2-2	توظيفات لدى البنوك
15 579 546	10 757 282		مستحقات على المؤسسات المالية
126 799 220	176 971 597		المجموع العام

أصل 2-1 : البنوك المحلية :

بلغت حساباتنا بالدينار التونسي لدى البنوك المحلية ما يلي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		المراسلون المحليون
2017/12/31	2018/12/31	
6 045	6 045	بنك الأمان
2 915	2 915	البنك العربي لتونس
8 960	8 960	المجموع العام

أصل 2-2 : توظيفات لدى البنوك :

تتمثل التوظيفات لدى البنوك بتاريخ 31 ديسمبر 2018 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2017 كما يلي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		التوظيفات
2017/12/31	2018/12/31	
37 232 400	49 063 060	البنك المركزي التونسي بالدولار الأمريكي
0	21 839 045	البنك البركة بالدولار الأمريكي
0	17 351 570	لبنك التجاري العربي البريطاني بالدولار الأمريكي
4 899 000	14 958 250	بنك تونس العالمي بالدولار الأمريكي
0	7 479 125	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
3 919 200	5 983 300	بنك اليو باي بالدولار الأمريكي
16 000 000	0	بنك الاسكان بالدينار التونسي
11 744 400	0	بنك الأمان بالدينار التونسي
2 000 000	0	مصرف شمال افريقيا بالدينار
16 547	161 449	حسابات مرتبطة بالتوظيفات
75 811 547	116 835 799	المجموع

وتنقسم مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2018 كالاتي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ	التوظيفات
166 571 600	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر
950 000	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
9 449 997	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
0	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات
176 971 597	المجموع

أصل 3 : مستحقات على الحرفاء :

بلغ رصيد هذا البند 438.790.704 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 389.814.488 دينار في 31 ديسمبر 2017، تفصيله كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2017/12/31	2018/12/31		
385 180 309	442 286 532	1-3	مساعدات أخرى للحرفاء
62 096 372	74 869 419		أرصدة مدينة للحرفاء
447 276 681	517 155 951		المجموع الخام
-39 860 426	-44 746 151	2-3	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
-15 481 776	-23 656 986		فوائد مؤجلة
-2 119 991	-9 962 110	2-3	مخصصات جماعية
389 814 488	438 790 704		المجموع الصافي

أصل 3-1 : مساعدات أخرى للحرفاء :

بلغ رصيد هذا البند 442.286.532 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 385.180.309 دينار في 31 ديسمبر 2017 ، تفاصيله كالآتي:

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2017/12/31	2018/12/31		
317 566 148	330 912 469	1-1-3	قروض للحرفاء
40 280 706	75 888 521	2-1-3	مستحقات غير مسددة
27 333 455	35 485 542		قروض في النزاعات
385 180 309	442 286 532		المجموع

أصل 3-1-1 : قروض للحرفاء :

يشتمل هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
144 159 650	148 665 822	تمويل عمليات تجارية
80 040 987	80 577 408	محفظة قروض التمويل
75 029 450	70 834 276	جدولة قروض
16 954 072	29 308 379	قروض مسوقة
1 234 989	1 379 584	قروض الإيجار المالي (1)
147 000	147 000	حساب جاري للشركاء
317 566 148	330 912 469	المجموع

لاحظنا عدم وجود تصنيف حديث صادر عن وكالة تصنيف و / أو بيانات مالية حديثة ومراجعة من قبل مدقق خارجي، لعدة حرفاء لهم التزامات مع النظام المالي بشكل فردي تتجاوز عتبات كل منها 25 مليون دينار، و5 مليون دينار، على النحو المنصوص عليه في المادة 7 من المنشور رقم 9-24 الصادر في 17 ديسمبر 1991.

(1) بعد خصم الاستهلاكات.

أصل 3-2 : مستحقات غير مسددة :

بلغت مستحقات البنك غير المسددة 75.888.521 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 40.280.706 دينار في 31 ديسمبر 2017 ، وهي كالاتي:

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
12 204 986	39 055 507	قروض غير مسددة على عمليات تجارية
14 536 869	26 986 563	قروض غير مسددة أصلا على قروض التنمية
5 545 761	9 791 531	فوائد غير مسددة على قروض التنمية
7 881 136	0	قروض غير مسددة على قروض مسوقة
111 954	54 920	قروض غير مسددة على الإيجار المالي
40 280 706	75 888 521	المجموع

أصل 3-2 : مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات جماعية:

يتمثل تطور مخصصات الديون خلال سنة 2018 فيما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ	البيانات
41 980 417	الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2017
39 860 426	- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
2 119 991	- مخصصات جماعية
12 727 844	المدخرات المرصدة الصافية خلال سنة 2018
14 912 192	المدخرات المرصدة خلال سنة 2018
-2 184 348	استرجاع مخصصات خلال سنة 2018
54 708 261	الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2018
44 746 151	- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
9 962 110	- مخصصات جماعية

أصل 4 : محفظة الاستثمار:

بلغ رصيد محفظة الإستثمار بعد خصم المخصصات 47.180.374 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 48.519.971 دينار عند ختم سنة 2017. تتجزأ محفظة الاستثمار كالاتي:

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
40 324 403	40 324 403	مساهمات

9 530 947	8 224 592	حساب جاري للشركاء وسندات رقاعية
273 288	273 288	أرباح مرتبطة
50 128 638	48 822 283	المجموع
-1 608 667	-1 641 909	مخصصات وفوائد مؤجلة على المساهمات
48 519 971	47 180 374	المبلغ بعد خصم المخصصات

يتمثل تطور محفظة الاستثمار خلال سنة 2018 فيما يلي:

المبلغ بالدينار التونسي	البيانات
50 128 638	الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2017
-1 300 000	فارقيا لسندات الرقاعية
-6 355	فارق / الفوائد المرتبطة بالسندات الرقاعية
48 822 283	الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2018

تحتوي محفظة الاستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " بما قدره 29 254 ألف دينار تونسي. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " يدار من قبل المساهمين في رأس مال البنك وهم من يتولى الحضور في الجلسات العامة والمستفيدين من أرباح البنك. مع العلم بأن مساعي متقدمة تبذل من قبل المساهمين (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) لتسوية هذه الوضعية وفصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة إستراتيجية لتطوير النشاط.

تعرض قائمة المساهمات وقيمة المخصصات المتعلقة بها بالجدول التالي :

المشروع	القيمة الإسمية المكتتبية	القيمة المدفوعة للمساهمة	القيمة غير المحررة للمساهمة	مخصصات وفوائد مؤجلة
مصرف شمال إفريقيا الدولي	29 253 955	29 253 955	-	-
شركة لافيكو تونس	4 544 303	4 544 303	-	-
العربية للإستخلاص	2 700 000	2 700 000	-	-
شركة الإستثمار العقاري	640 000	640 000	-	-
شركة الاستثمار بالشمال الغربي SODINO	600 000	600 000	-	264 622
شركة كاب أنفست سيكار	500 080	500 080	-	-
الشركة التونسية للطرق السيارية	500 000	500 000	-	-
شركة سفير بلاص	440 000	440 000	-	440 000
المصحة الدولية بقرطاج	385 000	385 000	-	385 000
شركة منصور طبرقة	192 500	192 500	-	192 500
نزل ياسمينه بارك	160 000	160 000	-	160 000
دار المصرفي	125 888	125 888	-	125 888
شركة التنمية الإقتصادية بالقصرين SODEK	100 000	100 000	-	35 199
شركة معرض قابس الدولي	50 000	50 000	-	-
شركة SIBTEL	47 728	47 728	-	-
شركة تنمية منطقة الزوارع	25 000	25 000	-	25 000

-	-	25 000	25 000	شركة النهوض بالإستثمارات SPPI
-	-	20 000	20 000	الشركة التونسية للضمان
13 700	-	13 700	13 700	شركة التطوير والإستغلال الصناعي
-	-	1 250	1 250	المجمع البنكي
1 641 909	-	40 324 403	40 324 403	المجموع العام

أصل 5 : الأصول الثابتة:

بلغت الأصول الثابتة بعد خصم الاستهلاكات والمخصصات 46.526.006 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 47.092.937 في 31 ديسمبر 2017 . ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي :

الوحدة دينار تونسي

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
		أصول غير مادية
10 226 664	11 225 492	برامج معلوماتية
-4 467 166	-5 782 244	استهلاكات
5 759 498	5 443 248	الأصول غير المادية
		أصول مادية
1 375 277	3 346 288	أصول في طور الإنشاء
1 355 062	1 283 062	أراضي مبنية
29 627 082	27 879 082	بنايات
12 388 529	9 868 190	تهيئة
6 412 046	5 969 728	أثاث ومعدات المكاتب
865 099	865 099	وسائل النقل
13 760	13 760	أصول ثابتة أخرى
52 036 855	49 225 209	القيمة الخام للأصول المادية
		استهلاكات
-5 114 627	-2 766 807	تهيئة
-2 573 229	-3 214 595	أثاث ومعدات المكاتب
-499 956	-608 265	وسائل النقل
-2 515 604	-1 552 784	بنايات
-10 703 416	-8 142 451	مجموع الإستهلاكات
41 333 439	41 082 758	صافي الأصول المادية
47 092 937	46 526 006	المجموع الصافي للأصول الثابتة

وتتلخص التغييرات المسجلة ضمن بند الأصول الثابتة كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيانات	القيمة الخام	الإستهلاكات والمخصصات	القيمة الصافية
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2017	62 263 519	-15 170 582	47 092 937

4 205 250	-	4 205 250	اقتناءات خلال سنة 2018
-353 929	5 664 139	-6 018 068	تفويت خلال سنة 2018
-4 418 252	-4 418 252	-	إستهلاكات السنة المحاسبية والمخصصات
46 526 006	-13 924 695	60 460 701	الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2018

أصل 6 : الأصول الأخرى:

بلغ رصيد هذا البند 17.205.935 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 8.417.708 دينار في 31 ديسمبر 2017 وهي كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2017/12/31	2018/12/31		
4 358 161	12 139 850		صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب الربط
1 799 471	2 353 732		أعباء مسجلة مسبقا وإيرادات للتحصيل
1 445 041	1 952 704		مدينون مختلفون
1 145 271	1 222 585		أعباء للتوزيع
564 517	522 607	1-6	قروض وتسبقات للموظفين
300 518	287 042	2-6	حساب الدولة للأداءات
-1 145 271	-1 222 585		إستهلاكات لأعباء للتوزيع
-50 000	-50 000		مخصصات
8 417 708	17 205 935		المجموع

أصل 6-1 : قروض وتسبقات للموظفين:

بلغت القروض والتسبقات للموظفين 522.607 دينار في نهاية سنة 2018 مقارنة بـ 564.517 دينار في نهاية سنة 2017 تفاصيلها كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
493 579	482 270	تسبقات على الأجور والمنح
70 938	40 337	قروض على الصندوق الاجتماعي
564 517	522 607	المجموع

أصل 6-2 : حساب الدولة للأداءات:

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
283 482	213 750	حساب الخصم من المورد والأقساط الإحتياطية
17 036	73 292	الأداء على القيمة المضافة القابل للطرح على المشتريات
300 518	287 042	المجموع

2 - الخصوم :

خصم 1 : إيداعات و أرصدة المؤسسات البنكية والمالية :

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2017/12/31	2018/12/31		
129 320 250	164 540 750	1-1	ودائع البنوك لأجل
40 274 889	135 069 268		حسابات المراسلين تحت الطلب
53 664 320	27 202 890	2-1	اقتراضات من البنوك
1 591 616	1 161 756		الديون المرتبطة
224 851 075	327 974 664		المجموع

خصم 1-1 : ودايع البنوك لأجل:

تتمثل ودايع البنوك لأجل في 31 ديسمبر 2018 كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ	البيانات
119 666 000	بنك اليوبي بالي بالدولار الأمريكي
44 874 750	البنك الأهلي التجاري
164 540 750	المجموع العام

خصم 2-1 : الإقتراضات من البنوك:

تتمثل الإقتراضات من البنوك في 31 ديسمبر 2018 كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ	البيانات
20 000 000	*الإقتراضات من البنوك : بنك البركة
4 000 000	*الإقتراضات من السوق النقدية : البنك المركزي التونسي
3 000 000	بنك الأليباب
202 890	*الإقتراضات المسوقة : الإتحاد التونسي للبنوك بالدولار الأمريكي
27 202 890	المجموع

وتنقسم ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2018 كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ	البيانات
323 953 575	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر
4 021 089	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
0	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
0	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات
327 974 664	المجموع

خصم 2 : ودائع الحرفاء :

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 358.116.554 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 279.348.256 دينار في 31 ديسمبر 2017 وهي كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
131 552 308	181 638 173	ودائع عند الطلب
30 766 209	47 644 319	حسابات الحرفاء بالدينار التونسي
99 335 440	131 955 749	حسابات الحرفاء بالعملة الأجنبية
1 405 659	2 038 105	حسابات الحرفاء بالدينار القابل للتحويل
24 257 973	37 653 744	ودائع وأموال أخرى للحرفاء
14 167 538	19 398 347	حسابات الإيداع
48 080 376	91 349 477	ودائع الحرفاء لأجل
48 080 376	91 349 477	توظيفات لأكثر من 3 أشهر

شهادات الإيداع و رقاع الصندوق	25 928 400	60 565 000
الديون المرتبطة	2 148 413	725 061
المجموع	358 116 554	279 348 256

وتنقسم ودائع وأموال الحرفاء حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2018 كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ	البيانات
265 975 690	ودائع وأموال الحرفاء لغاية 3 أشهر
82 426 016	ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
9 714 848	ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
0	ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 5 سنوات
358 116 554	المجموع

خصم 3 : اقتراضات وموارد خصوصية

بلغت الإقتراضات والموارد الخصوصية 24.269.124 دينار في 31 ديسمبر 2018 وتتمثل في اقتراض لدى بنك البركة بمبلغ 7.469.871 دينار واقتراض رقاعي بقيمة 16.799.253 دينار.

خصم 4 : خصوم أخرى

بلغت الخصوم الأخرى 31.284.727 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 37.750.996 دينار في 31 ديسمبر 2017 وهي كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
1 459 363	2 075 926	مدخرات للخصوم والأعباء
11 821 627	21 533 042	حسابات مرتقبة وحسابات التسوية
8 601 055	17 866 476	صكوك وكمبيالات تحت التحصيل
769 824	769 824	حساب الضمانات على التزامات بالتوقيع في النزاعات
2 450 748	2 896 742	مصرفات للدفع وإيرادات مسبقة
20 043 556	4 014 305	داننون مختلفون
4 426 450	3 661 454	غير ذلك
1 535 763	2 684 650	حساب الدولة للأداءات
917 336	976 804	مخصصات على إجازات للدفع
1 973 351	0	حسابات الربط وحساب تسوية الصرف
37 750 996	31 284 727	المجموع

3 - الأموال الذاتية :

بلغ مجموع الأموال الذاتية 91.373.618 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 106.465.242 في 31 ديسمبر 2017 وهي كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2017/12/31	2018/12/31		
100 000 000	100 000 000	مل ذاتي 1	أس المال
2 889 829	2 889 829	مل ذاتي 2	احتياطي قنوني
6 216 509	6 216 509		ياطي ذو نظام خاص
647 123	40 337		احتياطي الصندوق الاجتماعي
4 565	-3 288 219		نتائج مؤجلة
109 758 026	105 858 456		مجموع الأموال الذاتية قبل نتيجة السنة المحاسبية
-3 292 784	-14 484 838		نتيجة السنة المحاسبية
106 465 242	91 373 618		مجموع الأموال الذاتية

مال ذاتي 1 : رأس المال

حدد رأس المال الأصلي للبنك بمائة مليون دينار، وقع التخفيض فيه بقرار من الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004 وذلك لاستعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003، هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس المال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة. ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار. ليصبح قدره مائة مليون دينار وتتلخص هيكلته في الجدول التالي :

النسبة	عدد الأسهم	المساهمون
50%	500 000	المساهم التونسي
% 23,750	237 496	الدولة التونسية
% 26,247	262 470	الصندوق القومي للضمان الاجتماعي
%0,001	10	الديوان التونسي للتجارة
%0,001	10	الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين
%0,0007	7	الديوان الوطني للزيت
%0,0007	7	الشركة التونسية للملاحة
50%	500 000	المساهم الليبي
50%	500 000	المصرف الليبي الخارجي
100%	1 000 000	المجموع

مال ذاتي 2 : احتياطات

تطورت الاحتياطات كما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

2017/12/31	2018/12/31	البيانات
2 889 829	2 889 829	احتياطي قانوني
6 216 509	6 216 509	احتياطي ذو نظام خاص
647 123	40 337	احتياطي الصندوق الاجتماعي
9 753 461	9675146	المجموع

تطور الأموال الذاتية يتلخص في الجدول التالي

المجموع	نتيجة السنة المحاسبية	نتائج مؤجلة	احتياطي الصندوق الإجتماعي	احتياطي اختبائي	احتياطي قانوني	رأس المال	البيانات
106 465242	-3 292784	4 565	647123	6 216509	2 889829	100 000000	الرصيد بتاريخ 31/12/2017
0	4 565	-4 565					نتائج مؤجلة 2016
0	3 288219	-3 288219					أرباح مرحلة 2017
-609 757			-609 757				استعمالات الصندوق الإجتماعي
2971			2971				فوائد على قروض للموظفين
-14 484838	-14 484838						نتائج السنة المحاسبية 2018
91373618	-14 484838	-3 288219	40337	6 216509	2889829	100 000000	الرصيد بتاريخ 31/12/2018

إيضاحات حول جدول التعهدات خارج الموازنة

تعهد 1 : ضمانات وكفالات مقدمة :

يحتوي هذا البند على التعهدات خارج الموازنة التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
73 951 080	56 987 504	ضمانات و خطابات الضمان و كفالات
1 057 973	11 105	إلتزاماتمكفلة و ضمانات أخرى
75 009 053	56 998 609	المجموع

تعهد 2 : اعتمادات مستندية :

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
37 075 439	408 490 220	اعتمادات التصدير
21 871 373	35 295 084	اعتمادات التوريد
58 946 812	443 785 304	المجموع

تعهد 3 : تعهدات التمويل المقدمة :

بلغ مجموع هذه التعهدات 72.929.637 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2018 وتتعلق بتعهدات المصرف المتعلقة بالفروض المسندة للحرفاء وغير المدفوعة .

تعهد 4 : ضمانات مقبولة :

يحتوي هذا البند على الضمانات العينية والضمانات الشخصية والتعهدات الأخرى المقبولة من الحرفاء لضمان اعتمادات ممنوحة وتعهدات أخرى لفائدة الحرفاء والضمانات المقبولة من الدولة بعنوان اعتمادات وتعهدات تعاقد عليها البنك مع حرفائه وكذلك الضمانات المتحصل عليها من قبل مؤسسات التأمين والمؤسسات البنكية الأخرى والمؤسسات المالية وهي كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
8 974 461	11 434 448	الضمانات المقبولة من المؤسسات البنكية والمالية ومؤسساتالتأمين
153 644 011	242 815 130	الضمانات المقبولة من الحرفاء
1 237 096	1 066 279	الضمانات المقبولة من الدولة
163 855 568	255 315 857	المجموع

إيضاحات حول قائمة النتائج

I- إيرادات الاستغلال البنكي

إيراد 1 : فوائد مستلمة و إيرادات أخرى :

بلغت الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة 34.319.972 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 28.298.357 دينار في 31 ديسمبر 2017 مسجلة زيادة بـ 6.021.615 أي بنسبة 21,28% تفصيلها كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

2017/12/31	2018/12/31	البيانات
160 664	422 108	فوائد حسابات المرسلين
3 512 436	5 167 062	إيرادات التوظيف
10 534 000	12 125 616	فوائد قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى
6 650 168	7 581 878	فوائد على القروض التجارية
2 587 870	2 866 622	فوائد على عمليات التجارة الخارجية
4 766 821	6 022 582	فوائد مدينة على حسابات الحرفاء
86 398	134 104	إيرادات الإيجار المالي
28 298 357	34 319 972	المجموع

إيراد 2 : عمولات دائنة:

تحتوي هذه الإيرادات بالأساس على مختلف العمولات على الضمانات المقدمة (فتح وتعزيز الاعتمادات، أوراق الخزينة) وقد بلغ مجموع هذه الإيرادات 15.267.758 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 10.328.146 دينار في 31 ديسمبر 2017 مسجلة زيادة بـ 4.939.612 (نسبة %47,83) تفصيلها كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

2017/12/31	2018/12/31	البيانات
4 816 078	6 506 025	عمولات على قروض وعمليات تجارية
4 342 890	7 437 903	عمولات على عمليات التجارة الخارجية
980 220	1 187 321	عمولات على الإلتزامات بالتوقيع
188 958	136 509	عمولات على قروض متوسطة وطويلة المدى
10 328 146	15 267 758	المجموع

إيراد 3 : أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية :

بلغت هذه الإيرادات 2.682. 212 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 2.206. 904 دينار في 31 ديسمبر 2017 مسجلة زيادة بـ 475. 308 دينار وتعلق هذه الإيرادات بالأساس بأرباح الصرف.

إيراد 4 : أرباح محفظة الاستثمار:

بلغت هذه الإيرادات 644.342 دينار في 31 ديسمبر 2018 وتتكون من أرباح السندات الرقاعية بقيمة 584.993 دينار و بدل الحضور بقيمة 59.349 دينار .

II - أعباء الاستغلال البنكي

عبء 1 : فوائد مدينة وأعباء مماثلة:

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
6 607 307	18 623 167	فوائد على اقتراضات السوق النقدية وودائع المراسلين
3 366 412	439 582	فوائد على اقتراضات متوسطة المدى من البنوك والمؤسسات المالية
6 220 645	9 656 314	فوائد على وديان الحرفاء
1 071 085	1 935 342	فوائد على الاقتراضات والموارد الخصوصية
17 265 449	30 654 405	المجموع

عبء 2 : عمولات مدينة :

تتمثل هذه الأعباء في العمولات التي يتحملها المصرف مقابل الخدمات المقدمة من طرف الغير ومن بينهم المؤسسات البنكية. وقد بلغت 651.512 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 601.282 دينار في 31 ديسمبر 2017 مسجلة زيادة بـ 50.230 دينار .

عبء 4 : مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم :

يحتوي هذا البند على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017	2018	
-4 797 915	-7 070 073	مخصصات المدخرات على مستحقات الحرفاء
1 182 744	2 184 348	استرجاع مخصصات سابقة على مستحقات الحرفاء
-569 688	-729 494	مخصصات وخسائر على مدخرات للخصوم والأعباء
-68 547	-13 646	خسائر على مستحقات تم التقريط فيها
-62 153	-7 842 119	مخصصات جماعية
-4 135 559	-13 470 984	المجموع

عبء 5 : مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار:

يشتمل هذا البند على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
-48 966	-33 242	مخصصات المدخرات على محفظة الاستثمار
-48 966	-33 242	المجموع

عبء 6 : مصاريف الأعوان :

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
11 738 485	14 102 136	أجور ورواتب
2 547 058	3 152 563	أعباء اجتماعية
188 081	224 810	تربصات التكوين
14 473 624	17 479 509	المجموع

عبء 7 : أعباء الاستغلال العامة :

يحتوي بند أعباء الاستغلال العامة على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
443 851	1 162 827	الضرائب والمعالييم
20 332	37 649	جرائد ومجلات
899 046	1 095 536	مكافآت وأتعاب
129 673	72 389	تنقلات وأسفار
1 030 293	1 313 155	صيانة وتصليح
188 000	210 000	مساهمة في ودادية البنك
465 511	586 830	مصاريف الايجار ومصاريف أخرى
31 477	103 712	مصاريف مهمات
209 935	283 708	منح التأمين
52 112	107 701	اشتراقات و إعانات
719 797	664 538	مصاريف الهاتف والبريد
50 162	123 390	مصاريف الضيافة
284 731	355 288	ماء وكهرباء وتزويدات أخرى
372 500	441 250	بدل الحضور
153 168	138 240	تزويدات المكاتب
169 985	268 201	مصاريف المجالس والجمعيات
16 268	156 134	دعاية وإعلان
5 236 841	7 120 548	المجموع

عبء 8: أرباح و خسائر أخرى :

بلغت قيمة الأرباح والخسائر الأخرى في 31 ديسمبر 2018 مبلغ 6 610.405 دينار والمتكونة أساسا من الربح المتأتي من التقويت للمقر الاجتماعي بشارع خير الدين باشا بربح قدره 6 571.049 دينار.

عبء 9 : الضريبة على الشركات :

وقع احتساب الأداء على الشركات على أساس الضريبة الدنيا المستوجبة والتي لا يمكن أن تقل عن مبلغ يساوي 0.2 بالمائة من رقم المعاملات الخام .

وقد بلغت قيمة الضريبة على الشركات في 31 ديسمبر 2018: 124.366 دينارا مقابل 88.138 دينار في 31 ديسمبر 2017.

إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية

إيضاح 1 : السيولة أو ما يعادلها:

يمكن تحليل السيولة أو ما يعادلها ضمن الجدول التالي :

الوحدة : دينار تونسي

2017	2018	البيانات
94760257	071344106	خزانة و أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة
220799126	597971176	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
-88927440	-135 069 268	ودائع المراسلين الأجانب
- 199 723506	- 203 662 679	ودائع واقتراضات البنوك
-55 445379	-55 279416	السيولة و ما يعادلها في نهاية السنة

إيضاحات حول العمليات بين الأطراف المرتبطة

إيضاح 1 : العمليات بين الأطراف المرتبطة:

تتكون مجموعة البنك التونسي الليبي من ثلاث شركات مختصة في مجالات متكاملة (البنك التونسي الليبي ، العربية للإستخلاص وكاب أنفست سيكار).

وتتمحور أهمّ المعاملات بين أطراف المجموعة فيما يلي :

* عقد مساعدة بين البنك التونسي الليبي وشركة العربية للإستخلاص وتتمثل مهام البنك التونسي الليبي في مساعدة شركة العربية للإستخلاص على استخلاص الديون التي بحوزتها وذلك بتقديم كل ما يستوجب من خدمات لتسهيل ذلك والمساعدة في عمليات إعادة هيكلة الديون. ويتقاضى البنك التونسي الليبي عمولة سنويا بقيمة 150 ألف دينار دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة .

* اتفاقية بين البنك التونسي الليبي وكاب أنفست سيكار تقوم بمقتضاها كاب أنفست سيكار بالتصرف في مساهمات البنك التونسي الليبي مقابل 5 000 دينار في السنة.

* أبرم البنك عقد تسويغ محل إداري مع شركة "العربية للاستخلاص" لمدة 3 سنوات ابتداء من 2018/01/01 إلى 2020/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة و يشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة و النظافة و الحراسة للأجزاء المشتركة. و يخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنويًا بداية من 01 جانفي 2019 و اعتمادا على اخر معين كراء معمول به بين الطرفين.

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية السنة المالية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2018

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي

I. تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1- الرأي

تنفيذاً لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندتها لنا جلستكم العامة، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التونسي الليبي والتي تشمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2018، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية مجموع موازنة يبلغ **833.018.687** دينار تونسي ونتيجة محاسبية سلبية تبلغ **14.484.838** دينار تونسي.

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير صادقة وتعبّر بصورة وفيّة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للبنك التونسي الليبي كما هي في 31 ديسمبر 2018 ونتيجة عملياته وتدفعاته النقدية للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية.

2- أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك التونسي الليبي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أنّ عناصر الإثبات التي تحصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

3- فقرة ملاحظة

دون التأثير على صحة الرأي المبدئي أعلاه، نرى من الصالح أن نلفت انتباهكم للنقاط التالية:

- كما ورد بالإيضاح "أصل 5" تحتوي محفظة الاستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قيمته **29 254** ألف دينار تونسي. غير أن البنك لا يتمتع بالحقوق المنجزة عن ملكية الأسهم مثل الحضور في الجلسات العامة والانتفاع بالعوائد السنوية المستمدة من أرباح البنك. هذا ويعمل المساهمون (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) على فصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة استراتيجية لتطوير نشاط هذا المصرف.

وبما أن هذه المساعي لا تزال جارية فإنه لا يمكننا تقييم مدى تأثير هذه الحالة على المركز المالي للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2018.

- تحصل البنك على قرار استثنائي مدني بات لفائدته باحالة جملة من العقارات على ملك حريف بقيمة قدرت سنة 2011 بـ 12.5 مليون دينار حسب تقرير اختبار خبير لدى المحاكم مع العلم ان الدين الجملي يبلغ 15.2 مليون دينار وهو مغطى بالكامل بمخصصات وفوائد مؤجلة في 31 ديسمبر 2018. ويجدر الذكر ان البنك بصدد تسوية الرسوم العقارية لصالحه ليتم تسجيلها ضمن الاصول المعدة للبيع في مرحلة اولى ثم الانطلاق في عملية البيع في مرحلة ثانية.

4- تقرير مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي.

إن رأينا في القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإنما لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقاً لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمنة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا استناداً إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها.

وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

5- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك.

6- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث

نتيجة لاحتيايل أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيايل أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية ناتجة عن احتيايل يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيايل من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم ثيقن جوهرية مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة البنك التونسي الليبي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهرية، فعلياً الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بمجال وريزنامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1- فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملاً بأحكام الفصل 3 من قانون 117-94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بقانون 2005-96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، أجرينا تقييم عام لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للبنك. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليتها وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة.

بناءً على مراجعتنا، لقد لاحظنا وجود نقائص واعددنا في الموضوع تقريراً يحتوي على عديد النقائص والإخلالات الجوهرية من بينها نقائص تخص النظام المعلوماتي ومكافحة غسل الأموال التي بدأ البنك في متابعتها لتلافيها ويمثل التقرير المذكور جزءاً لا يتجزأ من تقريرنا هذا.

2- مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملاً بأحكام الفصل عدد 19 من الأمر عدد 2728 - 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001 أجرينا المراجعات الخاصة بمطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن الشركة مع القوانين المعمول بها. تقع مسؤولية ضمان المطابقة لمتطلبات النصوص الجاري بها العمل على كاهل الإدارة.

واستناداً إلى ما رأيناه ضرورياً من أعمال تدقيق، لم نكتشف أي إخلال متعلق بمطابقة حسابات الشركة للقوانين الجاري بها العمل.

3- عدم إحترام البنك لنسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسب الحذر المتعلقة بتقسيم المخاطر على الحرفاء

تبرز القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2018 أموال ذاتية صافية بـ 72 082 ألف دينار بعد طرح مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قيمته 29 254 ألف دينار. وبالتالي فإن الأموال الذاتية للبنك أصبحت تمثل 6.33% من مجموع مخاطر البنك ولا تمكن البنك من إحترام نسبة كفاية رأس المال المحددة بـ 10% ونسب الحذر المتعلقة بتقسيم المخاطر على الحرفاء طبقاً لمتطلبات مناشير البنك المركزي التونسي. وتجدر الإشارة أنه وبدون احتساب 300% من التجاوزات (434 مليون دينار) فاننسبة كفاية رأس المال تصبح في حدود 10,2% كما لاحظنا انخفاض هام في نسبة السيولة إلى مستوى 37,1% مقابل نسبة ترتيبية بـ 90%.

وبالتالي فإن هذه الوضعية المالية قد تعرض البنك إلى الغرامات المنصوص عليها في المنشور 06-2018 المتعلق بملائمة الأموال الذاتية والمنشور 14-2014 المتعلق بنسبة السيولة.

وفي صورة عدم تجسيم الحلول المقترحة من طرف مجلس الإدارة لتصحيح التوازنات الهيكلية وتفادي المخاطر فقد ينجر عن هذه الوضعية صعوبات مالية.

تونس، في 15 افريل 2019
مراقبي الحسابات

شركة خدمات الأعمال والتدقيق آس- بي- أي

سامي قرمازي

مكتب فتحي ناجي

فتحي ناجي

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول الاتفاقيات المنظمة

(حسب الفصلين 200 و 475 للمجلة التجارية للشركات والفصل 62 من القانون 48-2016)

للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2018

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي،

بصفتنا مراقبي حسابات البنك وعملا بأحكام الفصل 62 من القانون 48-2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض والفصول 200 وما بعده و475 من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة التالية خلال سنة 2018.

تتخصر مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وتسجيلها الصحيح في القوائم المالية. ليس من مهامنا البحث بصفة خاصة ومعمقة في إمكانية وجود مثل هذه الاتفاقيات أو العمليات ولكن إعلامكم وفقا للمعلومات المقدمة إلينا والتي نتحصل عليها عن طريق إجراءات التدقيق عن الخصائص والصيغ الأساسية لهذه الاتفاقيات دون إبداء رأينا حول فائدتها ووجود مبرر لها. ويرجع إليكم تقييم الفوائد الناجمة عن إبرام هذه الاتفاقيات وإنجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

أ. الاتفاقيات والعمليات المبرمة خلال هذه السنة المالية :

❖ تتكون التزامات البنك مع المصرف الليبي الخارجي المساهم بنسبة 50% في راس مال البنك من العمليات التالية الي غاية 31 ديسمبر 2018:

مدين	دائن	
3 024 255	-	جمع وثاقي
7 479 125	-	توظيفات لدى المصرف الليبي الخارجي
27 576 559	35 364	حساب مراسلين

❖ أبرم البنك عقد تسويق محل إداريمع الشركة "العربية للاستخلاص" لمدة 3 سنوات ابتداء من 2018/01/01 إلى 2020/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة و يشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة للأجزاء المشتركة. ويخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنويًا بداية من 01 جانفي 2019 واعتمادا على اخر معين كراء معمول به بين الطرفين.

ب. العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة سابقا :

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات قديمة أبرمت خلال السنوات الماضية مازالت سارية المفعول خلال السنة المالية المقفلة في 31 ديسمبر 2018 وتتمثل فيما يلي :

❖ تمت في موفى سنة 2011 وقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 28 ديسمبر 2011، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة العربية للاستخلاص ، وقد بلغت القيمة الخام للديون المحالة 5.698.418 دينار وهي مغطاة كلياً بواسطة المدخرات والفوائد المؤجلة. وتم هذا التقويت مقابل 1.342.921 دينار.

❖ أبرم البنك عقد مساعدة مع شركة "العربية للاستخلاص" مقابل عمولة حدّدت بمائة ألف دينار وقع ترفعيها سنة 2008 إلى مائة وخمسون ألف دينار، تتعلق هذه الاتفاقية بـ :

- مساعدة شركة "العربية للاستخلاص" عند الاقتضاء على استخلاص الديون التي بحوزتها وذلك بتقديم كل ما يستوجب من خدمات لتسهيل ذلك.
- مساعدة شركة "العربية للاستخلاص" في عمليات إعادة هيكلة الديون.
- إبداء الرأي والمساعدة في عمليات ترسيم الرهون المتعلقة بالديون المحالة.

❖ أبرم البنك اتفاقية مع «كاب أنفست سيكار» تقوم بمقتضاها بالتصرف في مساهمات البنك التونسي الليبي مقابل 5.000 دينار سنوياً.

ج - الإلتزامات والتعهدات المتخذة لفائدة المسيرين

إن عناصر تأجير المسيرين وقع تحديدها كما يلي:

تتم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في شكل منح حضور وقع تحديدها من طرف مجلس إدارتك والمصادقة عليها من طرف الجلسة العامة العادية. بلغت منح الحضور التي وقع منحها لأعضاء مجلس الإدارة ما قدره 441.250 دينار خلال سنة 2018 .

حدّدت مستحقات المدير العام من مجلس الإدارة عدد 192 المنعقد في 23 أكتوبر 2018. هذا وبلغت الأجر والامتيازات التي تمتع بها المدير العام ما قدره 364.096 دينار. كما يتمتع المدير العام بسيارة عمل مع التّكفل بجميع مصاريفها.

حدّدت مستحقات المدير العام المساعد بمقتضى قرار مجلس الإدارة عدد 145 المنعقد في 4 ماي 2011 وقرار مجلس الإدارة عدد 172 المنعقد في 04 ماي 2015. هذا وبلغت أجر وامتيازات المدير العام المساعد خلال سنة 2018 ما قدره 784.421 دينار بما في ذلك التّكفل بمعاليم كراء مسكن الخدمة ومنح الحضور. هذا وأسندت للمدير العام المساعد سيارة خدمة مع التّكفل بجميع مصاريفها.

إلتزامات وتعهدات البنك لفائدة المسيرين كما اندرجت في القوائم المالية للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2018، مفصلة كالآتي :

اللجان		أعضاء مجلس الإدارة		المدير العام المساعد		المدير العام		
خصوم في 31 ديسمبر 2018	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2018	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2018	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2018	أعباء السنة (*)	
-	-	-	-	-	469.759	-	348.806	امتيازات قصيرة المدى
-	187.500	-	437.500	-	2.000	-	2.000	بدل الحضور
-	-	-	-	-	11.370	-	11.370	منحة البنزين
-	-	-	-	-	2.400	-	1.920	مقتطعات الأكل ومنحة العيد وهدايا آخر السنة
-	-	-	-	411.560	217.501	-	-	منحة نهاية اللاحق
-	187.500	-	437.500	411.560	730.030	0	364.096	المجموع

(*زيادة عن هذه الاعباء، تمّ صرف مبلغ بقيمة 181 727 دينار للسيد المدير العام بعنوان مستحقاته عن سنة 2017.

من ناحية أخرى وما عدى هذه العمليات، نعلمكم أنّه لم يتم إحاطتنا علما بعقد أيّة اتفاقية أخرى خلال السنة المالية المختومة، وأن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تكشف عن عمليات أخرى تدخل في إطار أحكام الفصل 62 من القانون عدد 48-2016 المتعلق بمؤسسات القرض والذي تم تنقيحه بالقانون عدد 19-2006 المؤرخ في 2 ماي 2006، والفصل 200 و ما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس، في 15 أفريل 2019

مراقبي الحسابات

شركة خدمات الأعمال والتدقيق آس- بي- أي

سامي قرمازي

مكتب فتحي ناجي

فتحي ناجي